

تحرك عاجل

حياة ناشط عرضة للخطر

تتزايد بواعث القلق بشأن حياة الناشط علاء عبد الفتاح وسلامته، وذلك بعدما علمت أسرته ومحاميه عن الأفكار الانتحارية التي تراوده، بسبب سجنه على نحو جائر في ظل أوضاع قاسية. وبحلول 29 سبتمبر/أيلول 2021، سيكون علاء عبد الفتاح ومحامي حقوق الإنسان محمد الباقر قد أمضيا عامهما الثاني قيد الاحتجاز التعسفي، من دون أي تهم أو محاكمة، لمجرد ممارستهما السلمية لحقوق الإنسان.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعييركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب - القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

تويتر: [@EgyptJustice](https://twitter.com/EgyptJustice)

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إلى سيادتكم للإعراب عن بواعث قلقنا بشأن استمرار الاحتجاز التعسفي للناشط علاء عبد الفتاح والمحامي محمد الباقر، اللذين يُحتجزان منذ 29 سبتمبر/أيلول 2019 قيد الحبس الاحتياطي، على خلفية تهم متعلقة بالإرهاب، لا تستند إلى أي أساس؛ وذلك لمجرد ممارستهما السلمية لحقوقهما الإنسانية. ويُحتجزان في ظل أوضاع قاسية ولا إنسانية ومهينة، من شأنها انتهاك الحظر المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بسجن طرة 2 شديد الحراسة في القاهرة.

وفي 13 سبتمبر/أيلول 2021، حذر محامي وأسرة علاء عبد الفتاح علناً من تعرّضه لـ "خطر وشيك"، مُعرّبين عن قلقهم حيال ميله إلى الانتحار. وندّدت أسرته، في بيان نُشر في 14 سبتمبر/أيلول 2021، بمنع السلطات له من قراءة الكتب أو الصحف، ومن التعرّض لضوء الشمس، والحصول على المياه النظيفة، مُشيرًة إلى أن هذه الأوضاع المروعة تؤثّر تأثيراً مدمراً على صحته النفسيّة. وقالت أسرته ما يلي: "صحته النفسيّة تتهاوى بعد سنتين من التخطيط المُحكَم والتنفيذ الدقيق من [وزارة] الداخلية و[قطاع] الأمن الوطني [إحدى] قوات الشرطة الخاصة المُخولة بأعمال مواجهة الإرهاب والتهديدات الأمنية"؛ فإن حياته في خطر، في سجن يعمل تماماً خارج إطار القانون، وفي تجاهل تام من كل المسؤولين، وعلى رأسهم النائب العام ووزير الداخلية ووزير العدل، ورئيس الجمهورية بالطبع؛ وعلى الرغم من ذهاب والدته، ليلي سويف، بصورة شبه يومية إلى بوابة السجن، وانتظارها أمامها لساعات طويلة منذ 19 سبتمبر/أيلول 2021، تمنعها سلطات السجن بصورة قاسية حتى من تلقي رسالة منه، ما يثير مزيداً من القلق بشأن سلامته. وتحتجز سلطات السجن أيضًا محمد الباقر في أوضاع قاسية على نحو مماثل؛ فيُحتجز طوال اليوم داخل زنزانة صغيرة تفتقر إلى التهوية الكافية، ويُحرّم من النوم على سرير، وقراءة الكتب والصحف.

ولا يزال الاثنان قيد الحبس الاحتياطي على ذمة تحقيقات حول تهم مُلقة، على نحو ينتهك قانون الإجراءات الجنائية المصري، الذي يُحدد أقصى مدة للحبس الاحتياطي بعامين، في حالة الجرائم التي يُعاقب عليها بعقوبة الإعدام أو السجن المؤبد. ولم تُوجّه إليهما أي تهم، ولا عُرضت عليهما أدلة تربطهما بارتكاب أي جريمة، ولا أُتيحت لهما الفرصة للطعن في قانونية احتجازهما.

ومن ثم، نحثّ سيادتكم على الإفراج عن علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر فوراً ومن دون قيد أو شرط، وإسقاط جميع التهم ضدهما؛ إذ أنهما يُحتجزان لمجرد ممارستهما السلمية لحقوقهما الإنسانية. وإلى حين الإفراج عنهما، نحثكم على أن تحرّصوا على احتجازهما في أوضاع تتماشى مع المعايير الدوليّة، والتي تتضمن إتاحة سبل الرعاية الصحية المناسبة، بما في ذلك النقل إلى منشآت متخصصة خارج السجن، إذا استلزم الأمر؛ وأن تعلّموا كذلك على حمايتهم من التعرّض للتعذيب وغيره من المعاملة السيئة، والسماح لهم بالتواصل المنتظم مع أسرتيهما.

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

يُحتجز محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح منذ 29 سبتمبر/أيلول 2019، على ذمة التحقيقات بتهم "الانضمام لجماعة إرهابية"، و"تمويل جماعة إرهابية"، و"نشر أخبار كاذبة من شأنها التأثير على الأمن القومي للبلاد"، و"إساءة استخدام حساب على موقع التواصل الاجتماعي بغرض ارتكاب جريمة نشر الأخبار الكاذبة"؛ وذلك في إطار القضية رقم 1356 لعام 2019 المقدمة من نيابة أمن الدولة العليا، إحدى فروع النيابة العامة التي تختص بالتحقيق في التهديدات المتعلقة بالأمن الوطني. وفي 29 سبتمبر/أيلول 2019، لم يغادر علاء قسم شرطة الدقي بالقاهرة الكبرى، حيث كان يقضي 12 ساعة كل ليلة تحت مراقبة الشرطة منذ الإفراج عنه في 29 مارس/آذار 2019، بعد أن أمضى خمسة أعوام في السجن بموجب حكم جائر، لمشاركته السلمية في احتجاج. وأخبرت الشرطة والدته بأن ضباط جهاز الأمن الوطني اقتادوه إلى مقر نيابة أمن الدولة العليا. وتوجه محمد الباقر، في وقت لاحق من ذلك اليوم، إلى مقر النيابة لتمثيله أمام النيابة. ووفقاً لما ذكرته أسرتا علاء ومحمد وأصدقاؤهما، ظلت أماكن وجودهما غير معروفة حتى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2019، بينما ظهرا في سجن طرة 2 شديد الحراسة.

ويُحتجز الاثنان في ظل أوضاع لا إنسانية بسجن طرة 2 شديد الحراسة في القاهرة؛ فقد تشاركا، بين 1 أكتوبر/تشرين الأول 2019 و9 مايو/أيار 2021، مع سجينين آخرين زنزانة صغيرة تفتقر إلى التهوية الكافية، وتبلغ مساحتها 3.5×5 متر. وإضافة إلى ذلك، حرمتهم سلطات السجن من الأسرة والفرش، وكانا ينامان على أرضية الزنزانة على بطانيات خشنة. وخلافاً للسجناء الآخرين، فإنهما يُمنعان من التريض في ساحة السجن، ولا يُسمح لهما باستخدام مكتبة السجن أو الحصول على أي كتاب أو صحف من خارج السجن على نفقتهم الشخصية. وتمنעם سلطات السجن من الحصول على الملابس الكافية أو أجهزة الراديو أو ساعات اليد، ولا تُتوفر لهما المياه الدافئة، كما لا تسمح لهما بحيازة أي متعلقات شخصية، بما في ذلك الصور العائلية. وفي 11 مايو/أيار 2021، أخبر محمد الباقر زوجته، خلال زيارتها له، بأنه نُقل إلى زنزانة أخرى تتسم بأوضاع مماثلة. وأخبرها أيضاً بأنه يعاني من آلام في مفاصله وعضلاته، نتيجة قلة الحركة وسوء أوضاع السجن. وفضلاً عن ذلك، تقدمت أسرتا محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح ببلاغات رسمية بشأن معاملتهما داخل السجن، بما في ذلك استثنائهما من تلقي اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19، وسط القلق حيال نقل المُحتجزين من السجون إلى المحاكم دون

مُعدات وقاية شخصية، واحتجازهم داخل زنازين مكتظة وفي أوضاع غير صحية؛ إلا أنه لم تتوفر أي معلومات حول وضع هذه البلاغات.

ومثل محمد الباقر، في 30 أغسطس/آب 2020، أمام نيابة أمن الدولة العليا، لاستجوابه في قضية أخرى برقم 855 لعام 2020. ووفقاً للمعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، استندت التهم التي وجهتها النيابة إلى المتهمين، بصورة أساسية، إلى ملفات تحقيقات قطاع الأمن الوطني، التي لم يتطرق للمتهمين، ولا لمحاميهم، الإطلاع عليها. ودأبت نيابة أمن الدولة على نحو متزايد، في الأشهر الأخيرة، على تجاهل القرارات الصادرة عن المحاكم أو النيابة العامة بالإفراج عن المُحتجزين قيد الحبس الاحتياطي المُطٰول، بإصدار أوامر جديدة بحبسهم على خلفية تهم مماثلة، وذلك في إطار ممارسة يُشار إليها عادةً بـ"التدوير". وفي 14 سبتمبر/أيلول 2021، نُقل علاء عبد الفتاح من السجن إلى المحكمة، لكنه لم يمثل أمام القاضي، الذي جدد حبسه الاحتياطي 45 يوماً إضافياً في غيابه.

وفي 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، نشرت الجريدة الرسمية قرار محكمة جنایات القاهرة بإدراج محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح في "قائمة الإرهابيين" لمدة خمسة أعوام، من دون اتخاذ أيٍ من الإجراءات القانونية الواجبة، في إطار قضية رفعتها نيابة أمن الدولة العليا برقم 1781 لعام 2019. ولم يكن الباقر أو محاموه على علم بأنه يخضع للتحقيقات في القضية، قبل نشر قرار المحكمة، ولم تستجبه نيابة أمن الدولة بشأن بهذه القضية، ولم تصله أي معلومات بشأن التهم الموجهة إليه على وجه التحديد. وتتضمن الآثار المترتبة على القرار منعه من السفر، وحظره من مُباشرة العمل السياسي أو المدني لمدة خمسة أعوام. ومن المقرر الطعن في هذا القرار في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2021 أمام محكمة النقض.

وتعرّض علاء عبد الفتاح، الناشط السياسي المعروف، وأحد منتقدي الحكومة، للاعتقال مراتاً خلال الأعوام الأخيرة، واشتملت أسباب اعتقاله على دوره في انتفاضة 2011. أما محمد الباقر، فهو محامي حقوقى ومدير "مركز عدالة للحقوق والحريات" الذى أسسه فى 2014. وكانا من بين آلاف المُحتجزين تعسفياً في مصر، إما لمجرد ممارستهم حقوقهم الإنسانية، أو بعد مثولهم فيمحاكمات فادحة الجور، تضمنت محاكمات جماعية وعسكرية.

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل:

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: علاء عبد الفتاح، محمد الباقي

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/4167/2021/ar/>